الأنباء
الخميس 22 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

عبدالله فهاد

محمد الدلال مترئسا جانبا من جلسة أمس

حمد الهرشاني

صالح خورشيد

تكليف «التشريعية» بانهاء تعديلات «الجزاء» و«المرئي والمسموع» و«المطبوعات»

شعيب المويزري

عبدالله الرومي

الشيخ خالد الجراح وماجد المطيري

صالح عاشور

المجلس قانونا، اليوم أمام هذا القانون ومطلب شرعي، فليكن لدينا التزام تجاه هذه المجاميع التي تعاني.

● حمدان العازمي: يفترض أن نجعل القانون لسنتين وبما لا يقل عن 4000 لماذا كل سنة.

● سعدون حماد: القانون يشمل الجميع لأن هناك مجموعة من غير محددي الجنسية عدلوا أوضاعهم وهؤلاء لهم حق ويشملهم القانون، ويشمل الأعمال الجليلة ومن عدلوا أوضاعهم.

● عسكر العنزي (مقرر اللجنة): المادة 5 من مرسوم 15/1959 تنص على الاستثناء من أحكام المادة 7 من المرسوم بأن يصدر الوزير قرارا بتجنيس عدد من الأشخاص وفق الشروط على «أن يصدر قانون كل سنة» وهذا للتوضيح.

التعديل النهائي: «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية لسنة 2018 بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص».

27 من 35 موافقة.

موافقة على التعديل.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة:

الحضور 43، موافقة 38، عدم موافقة 5.

وجرى التصويت على المداولة الثانية، وكانت النتيجة:

الحضور 44، موافقة 39، عدم موافقة 5.

موافقة ويحال للحكومة.

● د.جمعان الحربش: القانون منصف ووطني لأن تجنيس من يستحق من الوطنية خاصة من أمضى 50 سنة ومن خدم بالجيش الكويتي ويجب أن يكون هناك كشف أعمال جليلة للعسكريين، ويجب ألا تكون هناك مجاملات في هذا الكشف.

من سحبت جناسيهم لأسباب سياسية وكلف الرئيسان فماذا صار عليهم وأتمنى أن يفعّل هذا الملف في المستقبل.

● صالح عاشور: أشكر رئيس اللجنة المتميز عسكر العنزي، القانون معناه أنه سيتم تجنيسهم لكن أتمنى أن تذهب هذه الأعداد لمن يستحق، فوزير الداخلية أمام مسؤولية تجنيس من يستحق.

عبدالله فهاد: نشكر كل من ساهم في إحقاق الحق لمن يفقدون الأمل، هذه القوانين هي التي تحيي الأمل في نفوس البدون، مثل هذا الأمل يجب أن يقدم الى من شارك في الحروب العربية ومن شارك في إحصاء 65 يجب أن يأخذوا حقوقهم.

● عدنان عبدالصمد: نأمل ألا يكون مثل القوانين السابقة، بل وفق ضوابط ومعايير وليست ترضيات وكوتا، وكثير من المستحقين لم يُعطوا الجنسية، بما فيهم شهداء جامع الإمام الصادق.

● صفاء الهاشم: أستاء عندما تكون هناك قوانين جديدة والملف نفسه متخم بالتزوير والأخطاء ومن دفع الفلوس ليُجنس أسرا من 40 فردا مزورين جناسيهم.

فلنفتح ملف تجنيس المستحقين من حملة إحصاء 65 ومن خدم الكويت بشرف وأمانة.

● محمد الحويلة: نبارك للجميع وهذا القانون سينصف كثيرا من الأسر وتستحق منحها هذا الشرف، نشكر رئيس وأعضاء اللجنة ووزير الداخلية على التعاون الإيجابي المثمر والتوافق حول إقرار هذه القوانين التي تفيد الشعب الكويتي.

● سعدون حماد: يجب أن يشمل القانون الأعمال الجليلة بوضوح ومن شارك في صد العدوان من 2/8 لم يشملهم ويجب أن يحالوا إلى التقاعد وأن يكونوا في كشوف التجنيس، وكذلك ممن لديهم أحكام قضائية بخصوص صرف الجنسية.

● حمدان العازمي: أتمنى تجنيس أكبر عدد وألا تكون هناك كوتا.

● خلف دميثير: أشكر رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والدفاع على إنجاز هذا القانون وآمل من الحكومة أن تكون منصفة وإذا كان هناك 34 ألفا مستحقون فمتى (يخلصون)؟! أرجو من الحكومة ومن وزير الداخلية أن يكرم هذه الفئة ويعطيهم ما يستحقون.

● مبارك الحجرف: نشكر رئيس وأعضاء اللجنة والحكومة، من سحبت جناسيهم يجب ألا يدخلوا ضمن هذا القانون، بل هناك لجنة بأمر من صاحب السمو وأتمنى فصل عمل اللجنة مع هذا القانون ونتمنى قفل باب المسحوبة جناسيهم.

● الحميدي السبيعي: هذا القانون مهم وإن كان جاء بعبارات مطاطة ويفترض تجنيس الحد الأعلى للأربعة آلاف وكذلك غير محددي الجنسية يجب أن يكون لهم النصيب الأكبر.

● عودة الرويعي: قضية البدون إنسانية ونحن بحاجة إلى حلها وأنبه وأحذر من استغلال القضية لأسباب أخرى، فعلى الحكومة الاستعجال في تنفيذ هذا القانون.

● عبدالله الرومي: لست ضد معالجة القضية، بل لنعالجها علاجا جذريا وهذا القانون لا يعالجها، بل نحن الآن نبحث عن ترضيات.

المادة 4 في قانون الجنسية الحالي 15/1959، تنص على أن القضية هي قرار من الحكومة.

● أحمد الفضل: تصويتي كان لإلقاء الحجة على الحكومة، الملف به مظالم ستحيق بمن تسبب في هذا الأمر، هذا تبييض للوجه.

● أسامة الشاهين: المرسوم 15 لسنة 1959 يستوجب إصدار كل عام قانون، وهذا القانون يلزم الحكومة بتجنيس عدد من البدون لتحقيق السلامة الأمنية لم نسمع عن إحالة أي موظف زور في الجنسية للنيابة، المزورون زوروا بمساعدة آخرين.

● نايف المرداس: نشكر التعاون من السلطتين لإقرار هذا القانون وأبارك لإخواني المستفيدين من هذا القانون ونتمنى الإسراع في تجنيس المستحقين.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

● الرئيس: نظراً لعدم اكتمال النصاب ترفع الجلسة.

مبارك الحجرف

الشيخ خالد الجراح وعبدالله فهاد وماجد المطيري

اسامة الشاهين

نايف المرداس مترئسا جلسة أمس وبجانبه د. عودة الرويعي وعبدالوهاب البابطين

يوسف الفضالة

علي الدقباسي ومحمد هايف وراكان النصف اثناء الجلسة

لأول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

الشاهين: أتمنى سحب التقرير بسبب غياب رأي الحكومة

الرومي: ماذا نفعل في المادة 74 من الدستور التي تعطي الحق للأمير في تعيين الموظفين المدنيين؟!

عسكر: ضرورة تفعيل قرار المجلس البلدي بتخصيص أراض للبيوت المنخفضة التكاليف

نواب يشيدون بإقرار قانون «التجنيس».. ويطالبون الحكومة بسرعة التنفيذ

أشاد عدد من النواب بإقرار المجلس أمس قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية في 2018، واصفين قرار المجلس بأنه إنجاز لأعضائه باعتباره قانونا مستحقا طال انتظاره. وطالب النواب في تصريحات متفرقة عقب الجلسة الحكومة بتنفيذ فوري للقانون وتجنيس أكبر عدد وألا يكون مصير القانون هو التجميد بسبب شروط أوعقبات أمام التنفيذ. وطالب مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس الحكومة بتطبيق قانون التجنيس الذي أقره مجلس الأمة امس على ارض الواقع، وإعطاء كل ذي حق حقه. وقال المرداس في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «انه يوم فرح بالنسبة لي بعد إنجاز قانون التجنيس بالتوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية». وأضاف أن هذه الحملة تبناها لدعم إقرار القوانين التوافقية بين السلطتين، متوجها بشكر الخاص لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لدعمه قانون التجنيس. ولفت إلى أنه عندما كان مقررا للجنة الداخلية والدفاع في مجلس 2012 حضر رئيس الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير مشروعة صالح الفضالة إلى اللجنة وأقر بوجود 34 ألف شخص من البدون يستحقون التجنيس، رافضا التذرع بالقيود الأمنية وغيرها لمنع منح الجنسية لمستحقيها من البدون. وأكد أن التجنيس سيكون له أثر كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وعلى سمعة الكويت في المحافل الدولية. وطالب النائب ناصر الدوسري الحكومة بتنفيذ قانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية خلال عام 2018، وتجنيس 4 آلاف شخص، وعدم الاكتفاء بتجنيس أقل من هذا العدد. وشكر الدوسري السلطتين على روح التعاون التي سادت في الجلسة وأثمرت إقرار هذا القانون في المداولتين، لكنه حذر من مغبة الالتفاف في تطبيقه عبر تجنيس عدد قليل ومن ثم ادعاء تنفيذه. وقال ان الشريحة الكبرى المستفيدة من القانون هي شريحة البدون المستحقين للجنسية. وأكد النائب حمدان العازمي أن اقرار قانون التجنيس يعد إنجازا للنواب والحكومة، مطالبا الحكومة بتجنيس أكبر عدد وألا يتم التعامل مع القانون كما في المجلس السابق الذي لم يشهد تجنيسا إلا أعدادا قليلة. وقال العازمي ان حملة إحصاء 1965 يستحقون التجنيس وكذلك العسكريون ومن خاضوا الحروب وحرب تحرير الكويت ومن عدلوا أوضاعهم إلى جنسيات أخرى، مستغربا عدم التعامل مع المشاركين في حرب تحرير الكويت بمثل التعامل مع المشاركين في حرب 1967 بمنحهم الرواتب التقاعدية وتجنيسهم. ورفض أن تشوب عملية التجنيس محاصصة و«كوتة» لترضية بعض المتنفذين أو النواب أو الوزراء. من ناحيته، شدد النائب عبدالله فهاد على ضرورة تطبيق قانون التجنيس، ومنح الأولوية في التجنيس للمشاركين في الحروب العربية والعاملين القدامى في النفط وحملة إحصاء 1965، مؤكدا أن هؤلاء يجب أن يكونوا من أوائل من يتم تجنيسه. وقال ان القانون جاء بتوافق نيابي ـ حكومي، وتحدثنا مع وزير الداخلية وأخذنا ضمانات أن يطبق القانون على المستحقين، معتبرا أنه التزام أدبي وتاريخي على الحكومة، مؤكدا «لن نقبل بتجنيس أعداد قليلة لذر الرماد في العيون». من جانبه، اعتبر النائب محمد هايف أن إقرار مجلس الأمة قانون «التجنيس» إنجاز لنصرة المظلومين والمستحقين للجنسية الكويتية. وطالب هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، بأن يتم البدء في تجنيس الأحق ممن تقادمت إحصاءاتهم وإثباتاتهم ومن شاركوا في الحروب العربية وتحرير الكويت ومن حصلوا على التقاعد من الحكومة. واعتبر أن القانون يلغي الذريعة في عدم تجنيس من سحبت جناسيهم، لذلك على أعضاء لجنة النظر في الجنسيات المسحوبة أن يسارعوا بعقد اللجنة. ودعا إلى إنصاف من ظلموا في المرحلة الماضية سواء من يستحقون الجنسية أو من تم سحب جنسياتهم، مبينا ان هناك اتفاقا مسبقا وتفاهمات مع الحكومة وعليها ان تسارع في تنفيذها. وتمنى هايف أن يقوم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بزيادة عدد المجنسين المستحقين، في ظل ما يعانيه البدون من مضايقات ومعاناة وحالات إنسانية وانتحار وحرمان من التعليم والزواج والتعثر في الأوراق الرسمية حتى للمواليد الذين لا يحصلون على شهادات الميلاد بينما بعضهم يستحق الجنسية. وقال إن المسارعة في منح الجنسية لمستحقيها واجب لإقامة العدل ورفع الظلم، مؤكدا أنه لا عذر أمام جميع الأطراف في تحريك عجلة التجنيس للمستحقين، متمنيا أن نرى في الأيام المقبلة فرحة على وجوه من يستحقون التجنيس. ورأى النائب محمد الحويلة أن إقرار قانون التجنيس خطوة في الاتجاه الصحيح لمنح الجنسية لكل من يستحق شرف حمل الجنسية الكويتية، مؤكدا وجود فئات من غير محددي الجنسية قدموا التضحيات وشاركوا في الحروب واستشهدوا من أجل الكويت.

وقال الحويلة، في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة، انه من الواجب علينا جميعا التعاون لتقديم خطوات إيجابية لمعالجة ملف البدون معالجة نهائية. وأشاد بالجهود التي بذلها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح وأعضاء لجنة الداخلية والدفاع لإقرار القانون. وشدد على ضرورة أن تتبع خطوة اقرار القانون خطوات تنفيذية لمعالجة هذا الملف، مبينا أن تجنيس «البدون» الذي تتوافر فيه معايير المواطنة الصالحة سيساهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو